الأمم المتحدة

A/75/633

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 169 من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/75/597). وأثناء النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة عبر الإنترنت مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

2 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدم مذكرة بشأن تمويل العملية (A/74/810) تتضمن طلباً للحصول على سلطة الدخول في التزامات بمبلغ إجماليه 600 896 241 دولار للإنفاق على العملية في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها في تقريرها ذي الصلة (A/74/833). وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها 261/74 جيم بالدخول في التزامات لأجل العملية بمبلغ لا يتجاوز 900 182 240 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقُسّم مبلغ 900 182 240 على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة.

111220 111220 20-16651 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

3 - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة بموجب قراره 1769 (2007). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، في قراره 2525 (2020). وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدما إلى المجلس تقريرا خاصا يتضمن تقييما للحالة على أرض الواقع وتوصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بخفض قوام العملية المختلطة. وأعرب المجلس أيضا عن اعتزامه اتخاذ قرار بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مع مراعاة نتائج التقرير الخاص، ومسارات العمل المتعلقة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وانسحابها من العمل على نحو مسؤول. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقرير الخاص قد قُدم إلى المجلس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر S/2020/1115).

4 - وترد في الفقرات من 8 إلى 24 من الميزانية المقترحة (A/75/597) معلومات عن افتراضات التخطيط للعملية المختلطة للفترة 2021/2020. ويشير الأمين العام إلى أنه ريثما يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن التقرير الخاص ووفقا للقرار 2525 (2020)، ستواصل العملية تنفيذ ولاياتها.

5 - وفيما يتعلق بالانتقال من العملية المختلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، كرر مجلس الأمن، في قراره 2525 (2020)، طلبه إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها وفقا للسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات المعمول بها من أجل ضمان الانتقال في نهاية المطاف من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة. وكرر المجلس كذلك طلباته بأن تنشئ العملية المختلطة والبعثة المتكاملة آلية للتنسيق لتحديد طرائق وآجال انتقال المسؤوليات عندما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، ومن أجل كفالة التنسيق والتعاون الوثيقين، وتبادل المعلومات والتحليلات، وزيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد، والاستفادة من الموارد، ومنع ازدواجية الجهود. ويشير الأمين العام إلى أنه يجري إنشاء آلية تنسيق، بتكليف من المجلس، من خلال تكوين فريق بدء العمل التابع للبعثة المتكاملة (A/75/597، الفقرة 32). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن اجتماعات تنسيقية أسبوعية على الإنترنت بين القيادة العليا للعملية المختلطة وفريقي التخطيط وبدء العمل التابعين للبعثة المتكاملة قد عُقدت منذ 9 تموز/يوليه 2020. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنشطة التنسيق والتخطيط المتعلقة بالانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة، وتثق في أن معلومات تفصيلية عن التخطيط للمرحلة الانتقالية وتنفيذه على أرض الواقع ستُقدَّم في سياق التقرير المقبل للأمين العام عن العملية المختلطة.**

6 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد قدم ميزانية سنة 2021 المقترحة للبعثة المتكاملة (باعتبارها بعثة سياسية خاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة) (A/75/6 (Sect. 3)/Add.7). وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن الميزانية المقترحة في تقريرها ذي الصلة (A/75/7/Add.8). وكلا التقريرين معروضان حاليا على الجمعية العامة.

7 - وقرر مجلس الأمن كذلك، في قراره 2525 (2020)، أن تحافظ العملية المختلطة على الحد الأقصى الحالي للقوات والشرطة خلال فترة تمديد الولاية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن تكون

الأولوية الاستراتيجية للعملية المختلطة هي حماية المدنيين، وأن تنفَّذ بسبل منها دعم قدرة حكومة السودان على حماية المدنيين، وعن طريق الإبقاء على القدرة اللازمة، ولا سيما في جبل مرة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حالة إنهاء المجلس لولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فستُخفّض العملية تدريجيا في مرحلة ما بعد الولاية، مقارنة بخفض البعثات الذي يجري على أساس تدريجي، بالتزامن مع خفض الأنشطة المقررة تدريجيا، في عمليات حفظ السلام الأخرى.

8 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطة الخفض التدريجي للعملية المختلطة تشمل إعادة القوات التابعة للبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة إلى أوطانها على مراحل، مع ما يقابل ذلك من خفض في مستويات ملاك الموظفين المدنيين. وقد وضعت خطط أولية للخفض التدريجي، مع مراعاة التحديات التي من شأنها أن تؤثر على الأنشطة والحركة، وأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة على العمليات، والجداول الزمنية التي سيُحددها مجلس الأمن للخفض التدريجي للعملية. وأُفيدت اللجنة بأن العملية المختلطة مستعدة من ثمّ لتنفيذ خطة الخفض التدريجي وهي في وضع يؤهلها للقيام بذلك، بناء على قرار يصدره المجلس، مع مراعاة ما يلزم من تنقيحات لمواءمة خطة الخفض التدريجي مع الجداول الزمنية التي سيقررها المجلس.

باء - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

9 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الفقرة 2 أعلاه)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ما قدره 800 447 190 دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه، بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تبلغ النفقات 500 227 231 دولار مقابل التزامات بمبلغ لا يتجاوز 900 182 240 دولار للفترة، مما يترك رصيدا قدره 400 955 8 دولار، أو 3,7 في المائة. وطلبت اللجنة أيضا معلومات إضافية عن النفقات الشهرية، التي بلغت 200 968 88 دولار و 000 338 61 دولار و 900 148 24 دولار و 600 992 15 دولار لأشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، على التوالي. وعند الاستفسار عن معالجة الرصيد المتوقع البالغ 400 955 8 دولار، أُبلغت اللجنة بأن أي فرق بين المخصصات والنفقات ستُبلَغ به الجمعية العامة في سياق تقارير أداء الميزانية للعملية المختلطة عن الفترة 2021/2020. وستبت الجمعية في مسألة معاملة الرصيد الحر فيما يتعلق بالفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الفرق الكبير في مستويات الإنفاق الشهرية للأشهر الأربعة الأولى من الفترة المالية الجارية، وهي على ثقة بأن الجمعية العامة ستقدم، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مُحدّثة عن النفقات، إلى جانب تفسيرات لأنماط الإنفاق. وفضلا عن ذلك، تثق اللجنة في أن الجمعية ستقدم مزيدا من التوضيحات بشأن معالجة الرصيد المتوقع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.**

10 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة فيما يتعلق بالعملية المختلطة منذ إنشائها قد بلغ حتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مبلغا قدره 000 957 631 16 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 000 045 466 16 دولار، مما يترك رصيدا غير مسدد قدره 000 912 165 دولار. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بلغت النقدية المتاحة للعملية المختلطة 000 367 77 دولار، وهو مبلغ غير كاف لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة

أشـهر البالغ 000 894 78 دولار. **وتشـير اللجنة الاسـتشـارية إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا وتكرارا جميع الدول الأعضـــاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شـــروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.**

11 - وأُبلغت اللجنة الاســتشـــارية بأنه جرت تســوية المطالبات المتعلقة بســداد تكاليف القوات حتى آذار/مارس 2020، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 200 624 44 دولار في 30 أيلول/سبتمبر 2020. وسُـدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى آذار/مارس 2020، ليتبقى بذلك رصـيد غير مسـدد قدره 800 913 27 دولار في 30 أيلول/سـبتمبر 2020. وأُبلغت اللجنة كذلك، لدى اسـتفسـارها، بأن العملية قد وقّعت 22 مذكرة تفاهم مع البلدان المسـاهمة بقوات عسـكرية وبأفراد شـرطة. وفيما يتعلق بتعويضـات الوفاة والعجز، سُـدِّد، حتى 11 تشـرين الثاني/نوفمبر 2020، مبلغ 000 818 8 دولار لتسـوية 226 مطالبة منذ إنشـــاء العملية، وهناك 13 مطالبة لم يُبت فيها بعد. وأُبلغت اللجنة أيضـــا، لدى اســـتفســـارها، بأنه هناك 10 مطالبات لم يبت فيها بعد حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُسدّد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات وجميع المطالبات المستحقّة على وجه السرعة.**

جيم - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات (2018/2019)	*المخصصات (2020/2019)*	*النفقات (2020/2019)*	*التكاليف المقدرة (2021/2020)*	*النفقات من 1 تموز/يوليه إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020*	*الفرق (مخصصات الفترة 2019/2000 مقابل تقديرات التكاليف للفترة 2021/2020)*	
						المبلغ	*النسبة المئوية*
الأفراد العسـكريون وأفراد الشرطة	343 272,5	226 194,8	227 552,8	209 067,8	99 541,2	(17 127,0)	(7,6)
الموظفون المدنيون	216 654,0	161 913,4	165 344,3	171 693,7	53 777,9	9 780,3	6,0
التكاليف التشغيلية	155 051,1	126 397,4	116 395,5	93 280,1	37 128,7	(33 117,3)	(26,2)
إجمالي الاحتياجات	**714 977,6**	**514 505,6**	**509 292,6**	**474 041,6**	**190 447,8**	**(40 464,0)**	**(7,9)**

ملاحظة: ترد معلوماتٌ مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليلٌ للفروق في البابين الثاني والثالث، على التوالي، من الميزانية المقترحة (A/75/597).

ميزانية الإنفاق المقترحة للفترة 2021/2020

12 - يشـــار إلى أن الميزانية المقترحة البالغة 600 041 474 دولار قد اقترحت للإنفاق على العملية خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، بما يشمل مبلغ 900 182 240 دولار الذي سـبق الإذن به للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ ديسـمبر 2020 بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 261/74 جيم (A/75/597، الفقرة 91 (أ)). وعند الاسـتفسـار، أُبلغت اللجنة الاسـتشـارية بأنه على الرغم من عدم اليقين الذي يحيط بمسـتقبل العملية المختلطة، فقد قدمت العملية ميزانية إنفاق لمدة 12 شـهرا، حيث أنها ليست في وضـع يسمح لها بالتنبؤ بقرار مجلس الأمن بشأن

ولاية العملية بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفضلا عن ذلك، ووفقا لإجراءات الميزانية المعمول بها، سيستعرض الأمين العام الآثار المالية المترتبة في الفترة 2021/2020 والناشئة عن القرار النهائي لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2020 والرجوع إلى الجمعية العامة، عند اللزوم.

13 - وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 600 041 474 دولار انخفاضا مقداره 000 464 40 دولار، أو بنسبة 7,9 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 600 505 514 دولار المرصود للفترة 2020/2019. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الانخفاض المقترح للفترة 2021/2020 يعكس أساسا الانخفاض في المشتريات والأنشطة الأخرى، نظرا لتراجع عمليات العملية المختلطة استجابة لقرارات مجلس الأمن السابقة. وتلاحظ اللجنة أنه، مع مراعاة مبلغ 900 182 240 دولار الذي سبق الإذن به وقسِّم كأنصبة مقررة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب قرار الجمعية العامة 261/74 جيم، تبلغ الاحتياجات من الموارد المطلوبة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 ما مقداره 700 858 233 دولار.

14 - **وترى اللجنة الاستشارية أنه، ريثما يتخذ مجلس الأمن بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 قرارا بشأن ولاية العملية المختلطة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الفقرة 3 أعلاه)، فإن الاحتياجات التشغيلية المقترحة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 قد تعكس، أو لا تعكس، الأنشطة التي يتعين التكليف بها، وقد لا تكون، من ثم، واقعية فيما يتعلق بالفترة. وفضلا عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة 2021/2020 تتضمن احتياجات للأنشطة التي صدر بها تكليف بالفعل للبعثة المتكاملة، حيث يمكن أن تدخل هذه البعثة مرحلة التشغيل الكامل في عام 2021 (انظر الفقرة 26 أدناه).**

15 - **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها أعلاه، بسلطة دخول في التزامات، مع تحديد الأنصبة المقررة، تمنحها الجمعية العامة للعملية لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021.** وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حالة التوصية بمنح إذن ثانٍ بالالتزام لمدة الأشهر الستة التالية من الفترة المالية، وإذا أوصت الجمعية العامة بأن تأذن للأمين العام باستخدام رصيد سلطة الالتزام، فيمكن ترحيل الرصيد المتوقع من سلطة الالتزام الأولى إلى الأشهر الستة التالية (انظر الفقرة 9 أعلاه). ومن المتوقع أن تستعيد العملية المختلطة وتيرة أنشطتها خلال الجزء الثاني من الفترة 2021/2020.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

	الوظائف المأذون بها للفترة 2019/2020[أ]	*العدد المقترح للفترة 2021/2020*	*الفرق*
المراقبون العسكريون	49	49	-
الوحدات العسكرية	4 001	4 001	-
شرطة الأمم المتحدة	760	760	-
وحدات الشرطة المشكلة	1 740	1 740	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

16 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 ما قدره 800 209 067 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 000 127 17 دولار، أو 7,6 في المائة، مقارنةً بمخصصات الفترة 2020/2019. وترد العوامل الرئيسية المساهمة في الفروق في الفقرات من 74 إلى 77 من الميزانية المقترحة.

17 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن العملية المختلطة قد أوقفت، بالتشاور مع المقر، تناوب الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، على إثر الاجتماع الثامن والعشرين لآلية التنسيق الثلاثية المعقود في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كما نقحت العملية خطتها للخفض التدريجي من أجل كفالة الامتثال لبروتوكولات كوفيد-19 ولتحقيق الكفاءة والانسحاب في الوقت المناسب، بإغلاق مواقع الأفرقة قبل موسم الأمطار في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021. وأُبلغت اللجنة بأن الجدول الزمني للخفض التدريجي يستند إلى تقييم دقيق لعدة عوامل رئيسية، بما في ذلك قدرات العملية اللوجستية، والاحتياجات اللازمة للحصول على تصاريح التصدير اللازمة وعمليات التناوب السابقة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة.

2 - الموظفون المدنيون

	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	*الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	530	527	(3)
الموظفون الوطنيون(أ)	878	872	(6)
الوظائف المؤقتة(أ)	97	97	-
متطوعو الأمم المتحدة	68	68	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	-
المجموع	1 579	1 570	(9)

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

18 - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة 2021/2020 ما قدره 700 693 171 دولار، مما يعكس زيادة قدرها 300 780 9 دولار، أو 6 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019، وتعزى أساسا إلى ارتفاع تسوية مقر العمل بنسبة 61,6 في المائة في الفترة 2021/2020، مقارنة بنسبة 46,4 في المائة في الفترة 2020/2019.

19 - وأُفيد بأن العملية المختلطة ستواصل الإبقاء على المستوى الحالي للموظفين المدنيين المأذون بهم، باستثناء انخفاض قدره تسع وظائف في قسم المشتريات، مقارنة بمستوى الملاك المعتمد للفترة 2020/2019 (A/75/597، الفقرتان 19 و 57). ويشمل الإلغاء المقترح الوظائف التسع التالية: ثلاث وظائف دولية (موظف مشتريات (ف-3) ووظيفتا مساعدين لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية)) وست وظائف وطنية (5 وظائف مساعدين لشؤون المشتريات (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) ووظيفة مساعد إداري (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)).

بناء قدرات الموظفين الوطنيين

20 - ترد المعلومات المتعلقة ببرنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين التابع للعملية المختلطة في الباب الخامس-باء من الميزانية المقترحة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، الذي يبلغ مجموعه 000 100 دولار في إطار بند التدريب، هو استراتيجية أساسية للعملية المختلطة لتنمية المهارات والكفاءات اللازمة لتمكين الموظفين الوطنيين من أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في أسواق العمل. واكتسب الموظفون الوطنيون مهارات مهنية من خلال البرنامج بالتعاون مع مؤسسات محلية في دارفور والخرطوم. وتعاونت العملية المختلطة أيضا مع مؤسسات سودانية للاستثمار في مجال التمويل البالغ الصغر، وذلك بتنظيم معارض يمكن أن تساعد الموظفين الوطنيين على إقامة أعمال تجارية خاصة بهم. وإضافة إلى ذلك، واصلت العملية تنظيم حلقات عمل، استكملت بجلسات توجيه وإرشاد فردية.

21 - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها العملية المختلطة لمساعدة الموظفين الوطنيين على تطوير مهاراتهم وإيجاد فرص عمل في حالة خفض العملية وخروجها. واللجنة على ثقة في أن العملية المختلطة ستواصل أنشطتها في مجال بناء قدرات الموظفين الوطنيين وستقدم معلومات مُحدّثة في التقرير المقبل للأمين العام عن العملية.**

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مخصصات الفترة 2020/2019	*التكاليف المقترحة للفترة 2021/2020*	*الفرق*
التكاليف التشغيلية	126 397 400	93 280 100	(33 117 300)

22 - يعكس النقصان المقترح البالغ 300 117 33 دولار، أو 26,2 في المائة، في التكاليف التشغيلية للفترة 2021/2020 انخفاضا في الاحتياجات في جميع فئات الميزانية، باستثناء الخدمات الطبية (زيادة قدرها 800 562 دولار، أو 70,1 في المائة) (انظر A/75/597، الفرع ثانيا - ألف). وترد العوامل الرئيسية التي أسهمت في الفروق في الفقرات من 83 إلى 90 من الميزانية المقترحة.

23 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بصرف النظر عن الخفض الإجمالي المقترح في إطار التكاليف التشغيلية للفترة 2021/2020، فإن بعض الاعتمادات المقترحة تعكس زيادة في النفقات الفعلية المسجلة للفترة 2020/2019 والفترة الحالية، أو زيادة حجم الاحتياجات أو في عدد المشاركين المقترحين دون مبررات كافية، في حالات أخرى. **ولذلك فإن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماما بالمستوى المقترح للموارد بالنسبة لبعض بنود النفقات في إطار التكاليف التشغيلية أدناه.**

السفر في مهام رسمية

24 - فيما يتعلق بالسفر غير المتعلق بالتدريب، يُقترح رصد اعتماد قدره 000 818 1 دولار للفترة 2021/2020، مقارنة بنفقات قدرها 000 432 1 دولار للفترة 2020/2019 و 000 312 دولار للأشهر الأربعة الأولى من الفترة الحالية. وفيما يتعلق بالسفر المتصل بالتدريب، يُقترح رصد اعتماد قدره 100 216

دولار للفترة 2021/2020، مقارنة بنفقات قدرها 000 199 دولار للفترة 2020/2019 و 200 8 دولار للأشهر الأربعة الأولى من الفترة الحالية. وشملت العوامل المساهمة المقدمة إلى اللجنة الاستشارية زيادة الاحتياجات في أعقاب احتمال رفع بعض القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، ومخصصات إضافية تتعلق بالخفض المتوقع للعملية، واعتماد خُصِّص لتغطية المدفوعات الإضافية للموظفين لسداد نفقاتهم المتعلقة باحتمال فرض حجر صحي إلزامي عليهم في مرفق طبي، تحدِّده السلطات المحلية، لاحتواء انتشار كوفيد - 19، بمبلغ يصل إلى 500 1 دولار لكل رحلة خارج منطقة البعثة للشخص الواحد، بما يتماشى مع سياسات العملية المختلطة.

الوقود والزيوت ومواد التشحيم

25 - في حين أنه من المتوقع أن تنخفض تكلفة وحدة وقود الديزل من 0,73 دولار للتر في الفترة 2020/2019 إلى 0,56 دولار للتر في الفترة 2021/2020، ومن المتوقع أن تزيد الكمية الإجمالية لوقود المولدات الكهربائية من 649 964 13 لتراً موافقا عليها للفترة 2020/2019 إلى 000 638 16 لتر مقترحة للفترة 2021/2020 في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية، مما يمثل زيادة قدرها 351 673 2 لتراً، أو 19 في المائة. وأُفيدت اللجنة الاستشارية بأن زيادة الاحتياجات تعزى أساسا إلى ارتفاع استهلاك وقود المولدات بسبب ارتفاع عدد أفراد البعثة الذين يبقون في مساكنهم استجابة للقيود المفروضة على الحركة بسبب كوفيد-19، وذلك نظرا إلى أن العملية المختلطة فرضت حجرا ذاتيا على موظفي العملية العائدين إلى منطقة البعثة.

التدريب

26 - عدد المشاركين المقترح للأنشطة التدريبية للفترة 2021/2020 أعلى من العدد المقرر للفترة 2020/2019 لجميع فئات الموظفين. وفيما يتعلق بالموظفين الدوليين والوطنيين، يقترح 170 مشاركا و 504 مشاركين، على التوالي، للفترة 2021/2020، مقارنة بـ 125 و 189 مشاركاً في خطة الفترة 2020/2019. وفيما يتعلق بالتدريب الخارجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، اقترح 30 مشاركا للفترة 2021/2020، مقارنة بـ 9 مشاركين في خطة الفترة 2020/2019. ويتألف الاعتماد المقترح للتدريب من مبلغ 100 216 دولار للسفر المتصل بالتدريب و 500 264 دولار لرسوم التدريب ولوازمه وخدماته (انظر A/75/597، الفقرتان 63 و 64).

الأنشطة البرنامجية

27 - يفيد الأمين العام بأن مجلس الأمن قد أيد، في قراره 2429 (2018)، نهجاً ذا شقين فيما يتعلق بحفظ السلام في منطقة جبل مرة الكبرى وبناء السلام في بقية مناطق دارفور. ولا تزال مهام الاتصال في الولايات، التي أنشئت وبدأت عملها منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، هي الآلية الرئيسية لتنفيذ مفهوم بناء السلام في ولايات دارفور الأربع (ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور) تحت القيادة البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من العملية المختلطة في مجالي الموارد المالية والبشرية (A/75/597، الفقرات 68-72).

28 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حين أن العملية تقوم بإدارة وتنفيذ الأنشطة البرنامجية الأساسية مباشرة من خلال الشركاء المنفذين المحليين، فإن العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة

القطري يتعاونان من خلال مهمة الاتصال في الولاية لتيسير الأنشطة البرنامجية لبناء السلام، في الوقت الذي تستعد فيه العملية المختلطة للخروج من دارفور. وقد زُوِّدت اللجنة بتفاصيل الاحتياجات من الموارد للأنشطة البرنامجية للفترة 2021/2020 وحالة النفقات المتعلقة بها في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر الجدول أدناه). وتلاحظ اللجنة من الجدول أنه، مقارنة بالمخصصات المعتمدة، فإن النقص الكبير في الإنفاق والإفراط في الإنفاق المبلغ عنهما قد يشيران إلى عدم دقة في الميزنة.

الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة 2021/2020

(بدولارات الولايات المتحدة)

التوصيات الموضوعية	*عنصر الميزنة القائمة على النتائج*	*المخصصات (تموز/يوليه – كانون الأول/ديسمبر 2020)*	*الميزانية المقترحة (كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه 2021)*	*مجموع الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020*	*النفقات (1 تموز/يوليه – 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020)*
ألف – الأنشطة البرنامجية الأساسية					
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية	دعم عملية السلام وحماية المدنيين	112 000	113 100	225 100	–
قسم الدعم السياسي ودعم الوساطة	دعم عملية السلام	609 234	–	609 234	200 000
قسم حماية المدنيين والاتصال للأغراض الإنسانية	حماية المدنيين	–	140 000	140 000	–
قسم حقوق الإنسان	حماية المدنيين	55 000	90 000	145 000	4 636
القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون	حماية المدنيين	80 100	–	80 100	11 868
شعبة الشرطة	حماية المدنيين	61 900	329 141	391 041	–
القسم المعني بالحوكمة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية	حماية المدنيين ودعم معالجة النزاعات القبلية	550 000	1 375 000	1 925 000	137 593
المجموع الفرعي		**1 468 234**	**2 047 241**	**3 515 475**	**354 097**
باء – الأنشطة البرنامجية المتعلقة بمهام الاتصال في الولايات					
وحدة حماية المدنيين	مهام الاتصال في الولايات	448 894	713 409	1 162 303	681 589
القسم المعني بالحوكمة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية	مهام الاتصال في الولايات	2 599 026	1 038 279	3 637 305	1 009 240
القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون	مهام الاتصال في الولايات	681 590	537 426	1 219 016	445 000
قسم حقوق الإنسان	مهام الاتصال في الولايات	507 080	500 000	1 007 080	1 568 000
تكاليف الدعم التشغيلي	مهام الاتصال في الولايات	500 000	948 895	1 448 895	24 655
المجموع الفرعي		**4 736 590**	**3 738 009**	**8 474 599**	**3 728 484**
المجموع		**6 204 824**	**5 785 250**	**11 990 074**	**4 082 581**

29 – وفيما يتعلق بحالة تنفيذ الأنشطة البرنامجية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن بعض مشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي ومشاريع البنية التحتية في المناطق المضطربة لن تكتمل قبل 31 كانون

الأول/ديسمبر 2020، بل في نيسان/أبريل 2021. ونتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من تدابير تخفيف الأثر المتخذة، فقد لا تكتمل معظم أنشطة حقوق الإنسان بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومن المتوخى أن تنجز تلك المشاريع بحلول نيسان/أبريل 2021، إذا ما جدِّدت ولاية العملية المختلطة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه في حين أنه من الواضح للعملية المختلطة أنها لا تستطيع الشروع في أنشطة جديدة في غياب ولاية بعد 31 كانون الأول/ديسمبر، فإنها ستحتاج إلى كفالة إنجاز جميع الأنشطة والمشاريع الجارية أو نقلها إلى الشركاء ذوي الصلة. وأُبلغت اللجنة بأنه، في إطار عملية التخطيط، قد عُقدت حلقة عمل في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بين العملية المختلطة والبعثة المتكاملة والفريق القطري المعني بمهام الاتصال في الولايات. وأجرت العملية المختلطة والبعثة المتكاملة مناقشات على سبيل المتابعة لدعم الأنشطة ذات الأولوية المأذون بها والتي يمكن نقلها إلى البعثة المتكاملة.

ثالثا - مسائل أخرى

التصرف في الأصول وتسليم مواقع الأفرقة

30 - طلب مجلس الأمن إلى العملية المختلطة أن تكفل تسليم مواقع الأفرقة وأصول العملية طبقا للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة، مع اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات العملية لكفالة نقل الأصول بأمان إلى سيطرة الكيان المعين، وأهاب بالعملية المختلطة وحكومة السودان إلى القيام على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري منقح يكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية وأصولها التي جرى تسليمها والتي لن تستخدمها البعثة المتكاملة وشركاؤها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل (S/RES/2525 (2020)، الفقرة 6).

31 - وعند الاستفسار، تلقت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن حادثي النهب اللذين وقعا في موقعين للأفرقة، أحدهما قبل التسليم في أيار/مايو، والآخر بعد التسليم في كانون الأول/ديسمبر 2019، فضلا عن الدروس المستفادة. وأُبلغت اللجنة بأن العملية قد وضعت، استنادا إلى الدروس المستفادة من الحادثين، استراتيجية لتسليم المواقع تشمل نهجا مخصّصا وتدريجيا. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد وضعت استراتيجية لتسليم المواقع وهي على ثقة من أن حوادث النهب ستُمنع.**

32 - **وفضلا عن ذلك، تثق اللجنة الاستشارية في أن العملية المختلطة ستقوم بعملية التصرف في الأصول، آخذة في الاعتبار الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المغلقة والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتتوقع اللجنة أن يجري الاحتفاظ بسجلات دقيقة للتصرف في الأصول وأن يقدم الأمين العام معلومات مُحدّثة في تقريره المقبل عن العملية (انظر أيضا A/74/589، الفقرتان 23 و 24).**

33 - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة بالموضوع، ناقشت اللجنة الاستشارية مسألة استرداد التكاليف، بما في ذلك الأصول المنقولة، بين العملية المختلطة والبعثة المتكاملة، في تقريرها عن الميزانية المقترحة للبعثة المتكاملة (A/75/7/Add.8، الفقرة 28). وأُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن نقل الممتلكات تنظمه القاعدة المالية 105-23 المتعلقة ببيع الممتلكات والتصرف فيها خلال دورة حياة البعثة، وبالقاعدة 5-14 أثناء تصفية عملية حفظ السلام. وبناء على ذلك، فإن نقل الممتلكات بين كيانين من كيانات الأمانة العامة الممولة من الاشتراكات المقررة يجري عن طريق نقل القيمة المرسملة، والاستهلاك المتراكم، والقيمة الدفترية الصافية من سجل أصول البعثة المُرسلة إلى البعثة المتلقية، بما يتواءم مع سياسة المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام. وتتحمل البعثة المتلقية أي تكاليف نقل أو شحن أو لوجستيات تتعلق بتحويل الممتلكات ماديا من البعثة المُـــرسلة إلى البعثة المتلقية. وترى الأمانة العامة من ثم أن تغيير السياسة المذكورة أعلاه ليس مطلوبا، ولكن الجمعية العامة تسترشد به. **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في أنه ينبغي تقييم خيار وضع ترتيب كامل لاسترداد التكاليف فيما يتعلق بنقل الأصول بين البعثات (انظر A/75/7/Add.8، الفقرة 28). وتوصي اللجنة الاستشارية من ثم بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم هذا الخيار، إلى جانب إجراء مقارنة بالممارسة الحالية، بما في ذلك التحليل التفصيلي والآثار المالية، في التقرير الرئيسي المقبل للأمين العام عن البعثات السياسية الخاصة.**

التخلص من النفايات وأعمال التنظيف البيئية

34 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن أعمال التنظيف البيئية لـــ 10 مواقع للعملية قد اكتملت، حتى الآن، وأنه من المقرر أن يُنجز تنظيف 4 مواقع إضافية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن المتوقع أن تكتمل أعمال التنظيف البيئية النهائية، التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير 2021، في منتصف حزيران/يونيه 2021 وفقا لتسلسل خطة التخفيض التدريجي. كما زُوِّدت اللجنة بمعلومات إضافية عن أنشطة التخلص من النفايات الجارية. وفضلا عن ذلك، أُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن العملية لا تملك مبادرات جديدة في مجال الطاقة المتجددة قيد الإنشاء وأن نواتج المشاريع المنجزة، بما في ذلك مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية وإضاءة الشوارع، ستُهدى، إلى جانب المرافق القائمة في الموقع، ضمن عملية التسليم إلى الجهات المتلقية التي يقع عليها الاختيار (انظر الفقرة 30 أعلاه).

35 - **وتشدد اللجنة الاستشارية مجددا على أهمية الامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة 31 من قرارها 286/70. وفضلا عن ذلك، تكرر اللجنة الإعراب عن رأيها الذي مفاده أنه ينبغي للعملية أن تطبِّق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام التي أغلقت فيما يتعلق بأنشطة السلامة البيئية (انظر A/74/589، الفقرة 20). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت أيضا إلى الأمين العام أن يعزز التدابير الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات في جميع بعثات حفظ السلام (القرار 261/74 جيم، الفقرة 17). واللجنة على ثقة من أن التقرير المقبل للأمين العام عن العملية المختلطة ستدرج فيه معلومات محدّثة عن التدابير المتخذة.**

رابعا - خاتمة

36 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة. **ورهنا بملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تأذن للأمين العام، مع مراعاة مبلغ 900 182 240 دولار المأذون به سابقا للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 261/74 جيم، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 900 779 198 دولار لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 من أجل الإنفاق على العملية، مما يعكس تخفيضا نسبته 15 في المائة (أو 800 078 35 دولار) لمبلغ 700 858 233 دولار لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021.**